الضفة الغربية . وهذه الاهداف لم تكن جميعها مستوحاة من دواعي الامن على النحو السابق بيانه . فمن يعلم ان معظم هؤلاء العمال يستدرجون من الريف الفلسطيني يدرك ان من بين الاهداف التي تخدمها هذه السياسة اقتلاع الفلاح الفلسطيني من أرضه أي اضعاف التصاقه بها وبالتالي اضعاف ولائه الموروث لها . وينتج عن ذلك اهمال الارض الزراعية لدرجة تصبح معها تستصرخ من يرعاها . وهنا تتكرر قصة الاستعمار الذي يأتي بالمهاجرين البيض لاحياء واستغلال خيرات الارض التي « تركها » اصحابها .

كما تشمل تلك الاهداف ، فيما تشمله ، رفع مستوى المعيشة لدى الطبقة العاملة ، وبالتالي لدى سكان الضفة الغربية ، بحيث يصبح الاحتفاظ بهذا المستوى مع الزمن ومن الناحية النفسية دافعا للابتعاد عن فكرة العودة الى وحدة الضفتين او بمعنى آخر احد الاغراءات المتصلة باقامة الكيان الفلسطيني بالضفة الغربية . ومن يدرس آثار الازدهار الاقتصادي في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية يدرك صلتها بالتطور الذي طرأ على التعلق الالماني التقليدي بالوحدة الالمانية . ناهيك بأثر تباين مستوى المعيشة بين الدول العربية على مدى التعلق بفكرة الوحدة في كل منها . ومن ناحية اخرى فان من الطبيعي ان يعجز الاردن ، بسبب المأزق السياسي المذكور في ايجاد حل لمشكلة البطالة في الضفة الغربية ، هذا ان اراد .

المثل الثالث : الانتخابات البلدية : ان تفويض الموظفين العرب ورؤساء البلديات في المناطق المحتلة بممارسة اعمالهم السابقة وقيام اسرائيل بتنفيذ اجراءاتها وقوانينها على المواطنين من خلال هؤلاء ادى بطبيعة الحال الى التخفيف من عوامل الاثارة والاحتكاك . الا انه أدى كذلك الى عدم احساس اصحاب المصالح بوطأة الاحتلال طالما انهم استمروا في انهاء معاملاتهم من خلال نفس الاشخاص او المؤسسات التي كانوا يتعاملون معها قبل الاحتلال . وهذا هو بالضبط هدف قاعدة « عدم الوجود » التي سارت عليها حكومة اسرائيل بعد الاحتلال . لذلك ، وعندما تهدد اسرائيل من اجل نجاح سياستها باجراء الانتخابات لرؤساء ومجالس البلديات في الضفة الغربية بأنها ستقوم بتعيين موظفين اسرائيليين على راس كل بلدية تجري مقاطعة الانتخابات فيها ، فان من شأن ذلك ان يدفع الكثيرين هناك الى التخوف ، خطأ أم صوابا ، من نتائج هذا التهديد على سير معاملاتهم وقضاياهم البلدية . ومن شأن نشوء مثل هذا التخوف ، رغم اعتقادنا بعدم جدية التهديد الاسرائيلي لانه يتنافى مع اهداف قاعدة « عدم الوجود » ، ان يدفع بالبعض الى استغلاله من خلال ترشيح انفسهم لهذه الانتخابات اما لاسباب تتصل بالزعامة العائلية والمحلية او لقناعتهم بأن البلدية قد تكون السلم الذي يمكن ان يتسلقوه وصولا الى تحقيق الكيان الفلسطيني خاصة وان الحكم الاسرائيلي يتعامل مع البلديات بصفتها اعلى جهة عربية مسئولة في المناطق المحتلة . وهكذا تكون اسرائيل قد حققت من خلال هذه الانتخابات أملها في بروز «قيادة فلسطينية» جديدة تتطلع الى خلق الكيان الفلسطيني على الطريقة الاسرائيلية .

ويبدو ان من بين اسباب سكوت الحكومة الاردنية مؤخرا عن دعوة المواطنين في الضفة الغربية لمقاطعة هذه الانتخابات ليس فقط خشيتها من آثار فشل تجاوبهم معها ولكن خشيتها ايضا من اضطرارها الى سلوك واحد من سبيلين احلاهما مر في حالة ما اذا نفذ الاسرائيليون تهديدهم بتعيين مسئولين يهود عن البلديات . فهي اما ان تقبل التصديقات والبيانات الصادرة عن هؤلاء المسئولين اليهود فيما يتعلق بالوثائق والشهادات التي يضطر اصحاب المصالح من ابناء الضفة الغربية الحصول عليها هناك لتقديمها للجهات المختصة في عمان ، الامر الذي قد يفسر بأنه اعتراف ضمني بسلطات الاحتلال وتعاون مكشوف معها . او ان تعمد الى رفضها فيزداد تعقيدا مأزقها السياسي في مواجهة ابناء الضفة الغربية .